الغانم وجه الدعوة لعقد جلستين "عادية وتكميلية" بجدول أعمال يحتوي القسم الحكومي

مجلس 2020 بين سندان الحل ومطرقة عدم اكتمال النصاب

مرزوق الغانم

هل يتمكن مجلس 2020 من عقد جلساته إذا لم يحل؟

مراقبون الصباح: الجلستان ستلاقيان نفس مصير التي انعقدت بعد حكم "الدستورية"

الوضع الحالي يتجه إلى قرب صدور مرسوم الحل والعودة إلى الأمة لتقول كلمتها

جدول الأعمال يحتوي على 14رسالة واردة و135 شكوى وعريضة

مدرج أيضا 7 تقارير لـ"المالية" بشأن الاستيراد والصكوك الحكومية وغيرها

في الوقت الذي تداولت أنباء عن قرب حل مجلس الأمة 2020 العائد بحكم المحكمة الدستورية،وجه رئيس المجلس مرزوق الغانم الدعوة إلى عقد الجلسة العادية والتكميلية غدا وبعد غد الموافقين 2 و3 مايو، للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 14 بنداً و74 فقرة.

في هذا الإطار أكد مراقبون لـ"الصباح" أن الجلستين سيلاقيان مصير الجلسة الماضية التي انعقدت بعد حكم الدستورية، مشيرين أن هناك صعوبة في اكتمال النصاب النيابي من جهة، وعدم حضور الحكومة من جهة أخرى.

وقالوا إن صدور مرسوم حل المجلس قاب قوسين أو أدنى، مبينين أن الوضع السياسي الحالي في البلاد بعد خطاب سمو أمير البلاد الذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد يتجه إلى قرب صدور مرسوم الحل، والعودة إلى الشارع الكويتي، وإجراء انتخابات في أقرب فرصة.

ومدرج على الجدول بند تلاوة الأوامر الأميرية بشأن تشكيل الوزارة وأداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة اليمين الدستورية، و14 رسالة واردة، و135 شكوى وعريضة.

ويحتوي الجدول على تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري بشأن الصيغة المقترحة للتقرير، وبرنامج عمل الحكومة "2022–2026" طبقا لنص المادة "98" من الدستور.

ويشتمل جدول الأعمال على المداولة الثانية لمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "17" لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي، والمداولة الثانية لمشروع قانون بإبدال عبارة "عامل منزلي" بكلمة "خادم".

ومدرج على الجدول 7 تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن الاستيراد والصكوك الحكومية وتنظيم المهنة المصرفية والنصب العقاري، وثلاثة تقارير بشأن تعديل قانون رقم "61" لسنة 1976 بشأن إصدار قانون التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق برفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وزيادة المعاشات التقاعدية واستفادة المتقاعدين بنسبة من الأرباح.

ويحتوي الجدول على تقريرين للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بشأن العمل الخيري والجمعيات التعاونية، وتقرير لجنة الشباب والرياضة بشأن الرياضة والاحتراف، بالإضافة إلى 12 تقريراً للجنة الشؤون الخارجية.

ويتضمن الجدول 5 طلبات مناقشة بشأن عدم رد الوزراء على الأسئلة البرلمانية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيبة السكانية والاستعداد لموسم الأمطار والنصب العقاري، و20 طلبا بتشكيل لجان تحقيق وتكليف لجان بالتحقيق.

تطوير شاطئ الشويخ وإعادة إعمار منطقة حريق المباركية

شاطئ الشويخ

صادق وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة على قراري المجلس البلدي بشأن مبادرة بيت التمويل الكويتي بإعادة إعمار المواقع المتضررة بحادثة الحريق في سوق المباركية، ومبادرة بنك الكويت الوطني لمشروع تجميل وتطوير جزء من شاطئ الشويخ.

واعتمد الشعلة، في كتاب تصديقه على القرارات المتخذة في اجتماع «البلدي» رقم 15/2023 لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث عشر المنعقد في 20 مارس الماضي، قرار «البلدي» بشأن طلب الإدارة العامة للإطفاء تخصيص موقع وقاية الفروانية ومواقف سيارات ضمن منطقة العارضة «استعمالات حكومية»، وعلى اقتراح نائب رئيس «البلدي» خالد مفلح المطيري بشأن تطوير طريقي ارشيد القفيدي وحمود جابر الصباح.

كما وافق على قرار «البلدي» بشان الموافقة على اقتراح العضوة م. منيرة الأمير فيما يتعلق بتصنيف شركات النظافة حسب القدرة والإمكانات والخبرات.

«التقدمية» في «عيد العمال»: تشديد النضال من أجل تحسين الأجور وظروف العمل

دعت الحركة التقدمية الكويتية الطبقة العاملة في مختلف بلدان العالم للتوحد وتشديد نضالها من أجل تحسين أجورها ومستوى معيشتها وظروف عملها.

وقالت الحركة في بيان بمناسبة عيد العمال العالمي: «يحل علينا عيد العمال العالمي في الأول من مايو كل عام ليمثّل مناسبة أممية لتضامن الطبقة العاملة وجميع شغيلة اليد والفكر والعاملين بأجر في العالم أجمع، واستذكاراً لكفاحهم المشترك ونضالاتهم ضد الاستغلال الرأسمالي؛ ومن أجل تحقيق مطالبهم العادلة لتحسين ظروف عملهم وأجورهم والدفاع عن مكتسباتهم الاجتماعية، وصولاً إلى التحرر والانعتاق النهائي من اضطهاد الرأسماليين؛ والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان؛ وإقامة المجتمع العادل اجتماعياً، مجتمع الإخاء والمساواة المتحرر من الانقسامات الطبقية والعرقية والفئوية».

وأضافت «هاهم العمال الكادحون والمهمشون في مختلف أرجاء العالم يقفون اليوم في مواجهة مباشرة ضد الطبقة الرأسمالية وضد نظامها الاستغلالي العالمي، حيث نشهد تدهور مستوى المعيشة وظروف العمل والانتقاص من حقوق العمال في بلدان عديدة، كما يشهد مختلف أنحاء العالم اعتصامات وإضرابات واحتجاجات وتحركات مطلبية شملت من بين ما شملته البلدان الرأسمالية الكبرى مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها، وهذا ما يدل على عمق أزمة النظام الرأسمالي، وعلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للسياسات الرأسمالية الظالمة ونظام الاستغلال الطبقي الذي تفرضه الرأسمالية، بما في ذلك الانتقاص من حقوق العمال والانقضاض على مكتسباتهم، والاستغلال البشع لقوة عملهم من أجل تحقيق أعلى ربح لصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة. وهذا ما يتطلب وحدة الطبقة العاملة في مختلف بلدان العالم وتشديد نضالها عبر نقاباتها وأحزابها من أجل تحسين أجورها ومستوى معيشتها وظروف عملها، وصولاً إلى قيام نظام اشتراكي ديمقراطي عادل بديل».

وتابعت «وفي الوقت نفسه، ها نحن نلحظ على الصعيد العالمي تراجع نظام القطب الواحد، الذي كان يتسيّد العالم، وبداية تشكّل نظام متعدد الأقطاب ما يخفف من هيمنة القبضة الإمبريالية، ويفتح آفاقاً رحبة أمام تحرر الشعوب».

وقالت الحركة في بيانها «أما في بلادنا الكويت، فإنّ غالبية المواطنين والسكان تعاني الأمَرين من الغلاء وارتفاع الإيجارات وتدني مستوى المعيشة، وتفاقم مشكلات السكن والعمل وتردي التعليم والخدمات، وهناك توجهات خطرة لخفض بنود الإنفاق الاجتماعي والمساس بالمكتسبات العمالية والاجتماعية وتوسيع نطاق الخصخصة، هذا ناهيك عن تنامي الفساد وسوء الإدارة الحكومية، بالإضافة معاناة الكويتيين البدون... ما يتطلب من القوى الاجتماعية الشعبية المتضررة توحيد صفوفها وتشديد نضالها لتحسين مستوى معيشتها ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن للأسف، فإنّ واقع الحركة النقابية العمالية في بلادنا ليس على مستوى قيادة التحرك المطلبي للطبقة العاملة والفئات الشعبية، ويعاني من اختلالات تتطلب إصلاح الوضع النقابي على أسس ديموقراطية، واستعادة الدور الكفاحي للحركة النقابية العمالية».

وأضافت «تتوجه الحركة التقدمية الكويتية بالتحية بمناسبة عيد العمال العالمي إلى الطبقة العاملة وجميع الشغيلة والكادحين في بلادنا وفي العالم أجمع، كما تحيي الأحزاب العمالية والشيوعية والاشتراكية والتقدمية واليسارية الشقيقة في مختلف بلدان العالم، وتعبّر عن تضامنها مع جموع الكادحين ومع كفاح الشعوب من أجل التحرر من الهيمنة الإمبريالية والاستغلال الرأسمالي وفي سبيل التقدم والديموقراطية والاشتراكية، وتتضامن على نحو أخص مع الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل ضد الاحتلال الصهيوني ومن أجل تحرره وقيام دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس، كما تتضامن مع الشعب الصحراوي في نضاله من أجل نيل حقه في تقرير المصير».

الحركة التقدمية الكويتية
KUWAITI PROGRESSIVE MOVEMENT

«الدستورية» تشمع صناديق الانتخابات بعد إعادة المحاضر

حضر أمس إلى مجلس الأمة عدد من أعضاء المحكمة الدستورية لإرجاع المحاضر التي كانت بحوزة المحكمة الدستورية أثناء نظر الطعون الانتخابية إلى صناديق الاقتراع، ثم قاموا بإغلاق هذه الصناديق وتشميعها بمحضر رسمي من قبل مستشاري المحكمة الدستورية.

وكان النائب عبيد الوسمي قد طالب بإصدار قرار من مكتب المجلس بإعادة فرز صناديق الاقتراع في انتخابات عضوية مجلس الأمة للفصل التشريعي السابع عشر.

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في هذا الشأن إنه تم تأجيل البت في الطلب المقدم من النائب د. عبيد الوسمي بشأن التحفظ على صناديق الاقتراع لانتخابات 2022 وإعادة فتحها وفرزها لورود اتصال من المحكمة الدستورية يفيد بوجود محاضر بحوزتها تريد إرجاعها إلى صناديق الاقتراع.

صناديق انتخابية

العنزي لعمل دوار بين القطعتين 1 و3 في النسيم

عبدالله العنزي

قدم عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي اقتراحا بعمل دوار بديل للتقاطع في شارع المهدي بمنطقة النسيم بين القطعتين 1و 3.

وقال العنزي في اقتراحه: بالإشارة إلى قانون رقم 33 لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت وإلى اختصاصات المجلس البلدي، ونظرا لأهمية هذا الطريق وكثرة مرتاديه، حيث يعد من الطرق المهمة كمدخل ومخرج للمنطقة، وبعد الزيارة الميدانية إلى هذا الطريق وجدنا ازدحاما مروريا في الأوقات العادية وأوقات الذروة ما يسبب حوادث بين وقت وآخر، ولأهمية سلامة مرتادي هذا الطريق.لذا، أقترح: عمل دوار بديل للتقاطع لتكون حركة المرور انسيابية عن حدوث حوادث.

أسوة بنظرائهم الأطباء الذي صدر بشأنهم قرار منذ أيام

«التمريض» تطالب وزير الصحة بتوظيف المرضين أبناء الكويتيات

أعرب رئيس جمعية التمريض الكويتية محمد صالح العساف عن اسفه لعدم شمل قرار وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي توظيق المرضين ابناء الكويتيات ضمن القرار الذي اصدره منذ ايام بتوظيف الأطباء أبناء الكويتيات، وقال لقد توقعنا ان يكون القرار عادلا ومنصفا بضم الممرضين أسوة بنظرائهم الأطباء، وايضا الكويتيون البدون بنفس البدلات والحوافز المالية، مشيرا الى ان هناك احتياج كبير لهذه الكوادر التي تعيش بيننا وايضا لأهمية انخراط هذه الفئات في سوق العمل لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وطالب العساف بضرور تطبيق الكوادر المالية لكل هذه الفئات من الممرضين الذين تم توظيفهم من قبل حتي ينعكس ذلك علي تطوير الخدمة الصحية و النهوض بالمنظومة الطبية في البلاد، متمنيا ان يتم البت في هذا الأمر في أقرب وقت ممكن.

واضاف ان جمعية المريض الكويتية تطالب وزير الصحة بضرورة ان يكون هناك خطة واضحة لتوظيف الممرضين من ابناء الكويتيات والكويتيين البدون حتي يتم الاستفادة منهم وسد النقص الموجودة في أقرب وقت ممكن، مشددا على أهمية انضمام هذه الكوادر للمنظومة الصحية لما يتمتعون به من مميزات علمية.

وشدد العساف على أنه من غير المعقول ان تدعم الدولة وكذلك ديوان الخدمة المدنية هذه الفئات ويحفز علي الانخراط في مهنة التمريض لسد النقص الموجود بسبب الإستقالات وغيرها ، ثم نفاجيء ان الوزير يتجاهل الممرضين، ملمحا الى ان جمعية التمريض ستتابع هذا الأمر خلال الأيام القادمة.

محمد العساف